Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 280-296

Estimating the Family Consumption Function in the Libyan Economy: An Applied Study on Tawergha

Ahmed Abdulmaula Al-Zarrug [1*], Aya Aqila Jibril [2]
[1] Faculty Member, Faculty of Humanities and Applied Science, University of Misurata, Libya
[2] Master's Student, Department of Economics, University of Misurata, Libya
*Corresponding: aalzarrug17@gmail.com

تقدير دالة الاستهلاك العائلي بالاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية على تاورغاء

أحمد عبدالمولى الزروق [1*]، اية عقيلة جبريل [2]
[1] عضو هيئة تدريس، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة مصراتة، ليبيا
[2] طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا

Received: 03-06-2026; Accepted: 28-06-2026; Published: 23-07-2026

Abstract:
This study aims to examine the reality of family consumption among social security pensioners in the city of Tawergha and to estimate their family consumption function for the year 2026. It seeks to investigate the relationship between income, family size, and consumer spending, and to measure the marginal propensity to consume, with the goal of understanding family consumption behavior and identifying the economic factors influencing it. This study adopted the descriptive-analytical approach, first addressing the theoretical framework related to consumption behavior in Keynesian theory, alongside the quantitative econometric approach to estimate the consumption function for social security pensioners in Tawergha. Among the most prominent findings of the study is the existence of a positive relationship between income and consumption, as well as between family size and consumption. The marginal propensity to consume was found to be 0.76, indicating that 76% of any increase in income is directed toward consumption, while the remaining percentage is saved. The coefficient for family size reached (110.41), meaning that each additional family member leads to an increase of (110.41) dinars in monthly consumption. The coefficient of determination (R^2) reached (76%), indicating that (76%) of the changes in consumption can be explained by changes in both income and family size, while (24%) of the changes are attributed to the effect of other factors not included in the current study. The correlation coefficient between consumption and income was (0.83), indicating a strong positive relationship between the two variables, whereas the correlation coefficient between consumption and family size was (0.39), indicating a weak positive relationship between them.

Keywords: Disposable income, family consumption, family size, Libyan economy.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء وتقدير دالة الاستهلاك العائلي لهذه الفئة لعام 2026م، وتسعى لدراسة العلاقة بين كل من الدخل وعدد أفراد الأسرة والإنفاق الاستهلاكي، وقياس الميل الحدي للاستهلاك، بهدف فهم سلوك الأسر الاستهلاكي وتحديد العوامل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاقتصادية المؤثرة فيه، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم أولاً تناول الإطار النظري المرتبط بسلوك الاستهلاك في النظرية الكينزية، إلى جانب المنهج الكمي القياسي لتقدير دالة الاستهلاك لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من الدخل والاستهلاك، وبين عدد أفراد الأسرة والاستهلاك، حيث بلغ الميل الحدي للاستهلاك 0.76، مما يشير إلى أن 76% من أي زيادة في الدخل يتم توجيهها نحو الاستهلاك، فيما يتم ادخار النسبة المتبقية، وقد بلغ معامل عدد أفراد الأسرة (110.41) وهذا يعني أن كل فرد إضافي يؤدي إلى زيادة قدرها (110.41) دينارًا في الاستهلاك الشهري. كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (76%)، وهذا يدل على أن (76%) من التغيرات في الاستهلاك يمكن تفسيرها بالتغيرات في كل من الدخل وعدد أفراد الأسرة، أما (24%) من التغيرات فهي تعود لتأثير عوامل أخرى لم تدخل في الدراسة الحالية، وبلغ معامل الارتباط بين الاستهلاك والدخل (0.83)، مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، في حين بلغ معامل الارتباط بين الاستهلاك وعدد أفراد الأسرة (0.39)، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الدخل المتاح، الاستهلاك العائلي، عدد أفراد الاسرة، الاقتصاد الليبي.

مقدمة:

مثل الاستهلاك العائلي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ يُعد المحرك الرئيسي للطلب الكلي، والمكون الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الاقتصاديات، خاصة النامية منها. ومنذ الأعمال الرائدة لجون مينارد كينز في نظريته العامة (1936)، أصبح فهم سلوك الاستهلاك وتحديد العوامل المؤثرة فيه محوراً أساسياً من محاور التحليل الاقتصادي الكلي، لما له من انعكاسات مباشرة على السياسات المالية والنقدية، وعلى استقرار المستوى المعيشي للأفراد. ففي الاقتصاديات الليبية، التي تتسم بكونها اقتصاديات ريعية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، يكتسي تحليل سلوك الاستهلاك العائلي أهمية مضاعفة، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية المتلاحقة وتراجع مستويات الدخل الحقيقي.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها أن معظم الدراسات الاقتصادية التي تناولت دالة الاستهلاك في ليبيا ركزت على المستوى الكلي أو على فئات عامة من المجتمع، متجاهلة فئات اجتماعية هشة وذات خصوصية اقتصادية، ومن أبرزها فئة أصحاب المعاشات الضمانية. فهذه الفئة تمثل شريحة واسعة من المجتمع الليبي تعتمد بشكل شبه كلي على دخل ثابت ومحدود، مما يجعل سلوكها الاستهلاكي أكثر حساسية للتغيرات الدخيلة مقارنة بباقي فئات المجتمع. ويزداد هذا الموضوع إلحاحاً في مدينة تاورغاء، التي عانت من ظروف استثنائية أثرت على هيكل أسرها ودخولها، مما يجعل دراسة إنفاقها الاستهلاكي ضرورة بحثية لرسم سياسات ضمانيه أكثر فاعلية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي لهذه الفئة لعام 2026م، من خلال دراسة العلاقة بين كل من الدخل المتاح وعدد أفراد الأسرة من جهة، وبين الإنفاق الاستهلاكي من جهة أخرى، وذلك في إطار النظرية الكينزية للاستهلاك المطلق. من دراسة وقياس الميل الحدي للاستهلاك، بهدف رسم صورة دقيقة للسلوك الاقتصادي لهذه الأسر، وتحديد العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً في قراراتها الشرائية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري، والمنهج الكمي القياسي لتقدير النموذج، باستخدام بيانات مقطعية (Cross-section) تم جمعها من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة عشوائية بلغت (375) أسرة من مجتمع دراسة تقريبا 2000 من أرباب الأسر المستفيدين من المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء، وقد تم تقدير النموذج باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) بواسطة برنامج (Gretl).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسات السابقة:

(الزعلوك وآخر، 2021):

تناولت هذه الدراسة العوامل المحددة للاستهلاك العائلي للأسر الليبية المشمولة بمعاشات الضمان الاجتماعي للأسر تحت وفوق خط الفقر بمدينة مصراتة، وذلك باستخدام البيانات المقطعية، حيث تكون حجم العينة 273 عائلة من مجتمع الدراسة واستخدم الباحثان الأسلوب التحليلي الوصفي مع استخدام بعض التطبيقات الإحصائية، وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير خط الفقر ومعرفة العوامل المحددة للاستهلاك العائلي تحت وفوق خط الفقر للأسر الليبية المشمولة بمعاشات الضمان الاجتماعي بمدينة مصراتة وقد توصلت الدراسة الى وجود أسر مشمولة بمعاشات الضمان الاجتماعي تحت خط الفقر وأن هناك اختلاف للأهمية النسبية للعوامل المحددة للاستهلاك العائلي لهذه الفئة ومن هذه العوامل انتظام صرف المعاش التضامني والمستوى العام للأسعار وعدد أفراد الأسرة وتفضيل السلعة .

(الفرجاني وآخرون، 2024):

تناولت هذه الدراسة تقدير دالة الاستهلاك العائلي بتاورغاء للعاملين بالقطاع الخاص والعام لسنة (2024) باستخدام البيانات المقطعية حيث شملت عينة مكونة من 240 أسرة، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والكمي القياسي والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك وتقدير الميل الحدي للاستهلاك، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة طردية ما بين الدخل والاستهلاك، ويعد الدخل من أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الانفاق الاستهلاكي بتاورغاء خلال سنة الدراسة، حيث أظهرت الدراسة أن 52% من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك سببها التغيرات الحاصلة في الدخل، كما بلغ الميل الحدي للاستهلاك 0.46.

(بن ناجي، 2015):

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاستهلاك وأهم محدداته في الجزائر باستخدام بيانات السلسلة الزمنية لسنوات الفترة الممتدة من 1980 إلى 2012 كما تناولت أهم النظريات المفسرة للاستهلاك من الناحية النظرية وتحديد العلاقة بين الاستهلاك العائلي والعوامل المؤثرة فيه من الناحية القياسية وأظهرت النتائج أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستهلاك في الجزائر، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، وعلاقة طردية بين عدد السكان والاستهلاك، وكشفت عن وجود علاقة المدى الطويل بين الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له.

(خوج، وآخرون، 2020):

تناولت هذه الدراسة تقدير دالة الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية وتحليل تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، واستخدم الباحث أدوات تحليل الاقتصاد القياسي مع الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية؛ وهدفت الدراسة إلى تحليل دالة الاستهلاك الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال فترة (1980-2020) مع تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية.

وقد أظهرت النتائج أن الدخل المتاح يشكل عاملا محوريا حيث يساهم بنسبة كبيرة تصل إلى 96% في تحديد مستوى الاستهلاك العائلي، مما يعكس نمطا استهلاكيا مرتفعا لدى الأسر، كما أظهرت الدراسة أن الميل الحدي للاستهلاك بلغ 0.793 وهو مؤشر واضح على توجه الأسر السعودية نحو إنفاق معظم الدخل المتاح على الاستهلاك، مما يبرز الفهم حول أهمية هذا السلوك في تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني.

(صالح، وآخرون، 2020):

تناولت هذه الدراسة التعرف على طبيعة الاستهلاك في مدينة مصراتة وتقدير دالة الاستهلاك العائلي للعاملين بالقطاع العام والخاص بالمدينة ،حيث تم استخدام البيانات المقطعية وكان حجم العينة يتكون من 386 عائلة، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والكمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل هو العامل الأكثر أهمية وتأثيرا في الاستهلاك ويأتي بعد ذلك عدد أفراد الاسرة كعامل مهم أيضا ومؤثر في الاستهلاك ويأتي بعد ذلك عدد العاملين من أفراد الاسرة كمتغير مؤثر في الاستهلاك أيضا، وقد بلغ الميل الحدي للاستهلاك **0.39**، وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك وعدد أفراد الأسرة، وبين الاستهلاك وعدد العاملين من أفراد الأسرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المشكلة البحثية:
يعتبر الدخل العامل الأكثر تأثيرا في حجم الاستهلاك خاصة في القطاع العائلي حيث تحدد مستويات الدخل قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات؛ كما يعد عدد أفراد الأسرة عاملا مؤثرا آخر، ولا يقل أهمية عن عامل الدخل، ودور هذه العوامل قد يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة جغرافية، فإن دراسة الإنفاق الاستهلاكي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء يقتضي طرح التساؤلات الآتية:
- هل كل من مستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة عوامل رئيسية ومؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء؟
- هل تأثير مستوى الدخل أكبر من تأثير عدد أفراد الأسرة على الإنفاق الاستهلاكي؟

فرضيات البحث:
تتناول هذه الدراسة اختبار الفرضيات الاتية:
يعتبر الدخل وعدد أفراد الاسرة عاملين رئيسيين ومؤثرين في الإنفاق الاستهلاكي.
يعتبر تأثير مستوى الدخل على الإنفاق الاستهلاكي أكبر من تأثير عدد أفراد الأسرة.

أهداف البحث:
يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:
- دراسة واقع الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.
- تقدير دالة الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء من خلال بناء نموذج قياسي.
- معرفة الميل الحدي للاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.
- ابراز النمط الاستهلاكي الخاص بأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.

أهمية البحث:
تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:
- يعتبر هذا البحث محاولة لتسليط المزيد من الضوء على واقع الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.
- إن هذا البحث سيوفر قاعدة بيانات حول موضوع الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.
- يعد هذا البحث مرجعا للباحثين والمهتمين بموضوع الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية.
- الاستفادة من بعض النتائج التي يمكن التوصل إليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

حدود البحث:
الحدود المكانية: تاورغاء.
الحدود الزمانية: وهي السنة التي تم فيها توزيع الاستبانة خلال الفترة 07يناير2026م الى 13مايو2026م.

منهجية البحث:
في هذا البحث سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك قصد وصف مختلف جوانب الموضوع وتحليل المعطيات وتفسير النتائج المتحصل عليها، كما سيتم استخدام المنهج الكمي القياسي لتقدير دالة الاستهلاك الخاصة بأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء، فيعتمد هذا البحث على جانبين أحدهما نظري والأخر تطبيقي كما هو مبين في الآتي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجانب النظري للبحث:
يتضمن هذا الجانب عرض الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الاستهلاك العائلي والعوامل المؤثرة فيه من خلال الاعتماد على المراجع المختصة.
الجانب التطبيقي للبحث:
يتضمن هذا الجانب إجراء دراسة ميدانية على أرباب الأسر من أصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء، بغرض تقدير دالة الاستهلاك عن طريق البيانات المقطعية واختبار هذه الدالة إحصائيا واقتصاديا وقياسيا، ومن ثم تحليل النتائج ومدى توافقها مع فرضيات البحث.
مصادر البيانات والمعلومات:
تنقسم مصادر البيانات والمعلومات في هذا البحث إلى:
- **المصادر الثانوية:**
إن هذا النوع من المصادر يرتبط بالبيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من الكتب والدوريات والنشرات الاقتصادية، والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- **المصادر الاولية:**
إن هذا النوع من البيانات يرتبط بالبيانات والمعلومات التي سيتم تجميعها بواسطة استمارة الاستبيان التي سيتم توزيعها على عينة عشوائية من أرباب الأسر المشمولين بالمعاشات الضمانية بتاورغاء. وتم تحديد حجم العينة وفق جدول مورغان Morgan Table عند مستوى ثقة 95% وخطأ 5% فيكون حجم العينة المطلوب 375 أسرة بإتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة، مع أخذ الحيطة لتوزيع الاستبيانات بنسبة مناسبة على مختلف أحياء المدينة بعد عملية الفرز والتدقيق، أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (369) استمارة (وهو رقم مقبول إحصائياً ويشكل نسبة 98% من العينة الموزعة).
أوجه اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ الآتي:
أ- ان الدراسات السابقة تناولت تقدير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الوطني والعربي وفق نظرية الدخل المطلق او النسبي على أساس اختيار بيانات السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية خلال السنوات السابقة إلا أن هذه الدراسة تعتبر الأحدث.
ب- إن الدراسة الحالية تعتبر أول دراسة حسب المعلومات المتاحة، تتناول تقدير دالة الاستهلاك العائلي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء.
تمهيد:
يعد الاستهلاك أحد المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، حيث يعكس سلوك الأفراد في استخدام السلع والخدمات لتلبية حاجاتهم ورغباتهم، كما يعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي ومكونا رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي؛ لذلك سنتناول في هذا الفصل ماهية الاستهلاك، تعريفه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه كما سيتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له بالإضافة إلى هيكل دالة الاستهلاك، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث.
ماهية الاستهلاك:
يعرف الاستهلاك لغة مِن هَلَكَ يَهلِكُ هُلكًـا وهَلكًـا وهَلاكًـا أي مات، واستهلك الشيء قضى عليه وأفناه واستهلك المال أنفقه وأنفذه. (ابن منظور، (1119)، ص4686 - 4688).
أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفاته، فعرف على أنه إنفاق المستهلكون دخولهم من أجل الحصول على الاشباع المستمد من استخدام أو استعمال السلع والخدمات التي يقومون بشرائها من الاسواق. (بخديجة، 2016، صفحة 3)
وبحسب تعريف العالم الأمريكي "برادلي سكيلر" فالاستهلاك هو: إجمالي ما ينفقه المستهلكون على الخدمات النهائية.
وبحسب تعريف العالم الإنجليزي "جون كينز" فالاستهلاك هو: الإنفاق على السلع الاقتصادية بهدف تحقيق منفعة، أو الحصول على قيمة. (خوج وآخرون، 2022، ص146).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ونرمز له بـ **(C)** وعادة ما يذهب الجزء الأكبر من دخل القطاع العائلي للاستهلاك. (السلطان، 2018، ص9).

أنواع الاستهلاك:

يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك بالنظر الى عدة معايير، وهي:

1. الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل (التلقائي):

وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لابد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن كان دخله الشخصي صفرا وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض، فهذا النوع من الاستهلاك يمثل الحد الأدنى والضروري اللازم للحياة.

2. الاستهلاك المرتبط بمستوى الدخل:

وهو الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله زادت أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها، وبالتالي يكون هناك علاقة طردية موجبة بين الدخل والاستهلاك. (الزعلوك وآخر، 2021، ص17)

وهناك أنواع أخرى من الاستهلاك تعتمد على عدة تقسيمات ومعايير، ومن بين هذه المعايير:

أ- **الاستهلاك بناءً على الغرض منه:**

حيث يقسم الاستهلاك الى نوعين: الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الانتاجي).

فالاستهلاك النهائي يشتمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل الاستخدام الشخصي أو العائلي أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية مثل (مواد أولية أو سلع نصف مصنعة) من أجل انتاج سلع استهلاكية أخرى.

ب- **الاستهلاك بناءً على الجهة المستهلكة:**

حيث يقسم الاستهلاك إلى خاص (فردي) واستهلاك عام (جماعي)، فيعرف الاستهلاك الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية المختلفة.

ج- **الاستهلاك بناءً على مصدر السلع والخدمات:**

يقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى استهلاك سوقي واستهلاك ذاتي، فالاستهلاك السوقي هو استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلك، ويكون مصدر هذه السلع والخدمات من السوق مقابل مبالغ نقدية، أما الاستهلاك الذاتي فهو يتمثل في استخدام السلع والخدمات المنتجة ذاتيا قصد تلبية حاجات المستهلك. (معوشي، 2007، ص3)

أشكال الاستهلاك:

1. استهلاك سلعي: يميز في هذا الشكل من الاستهلاك بحسب مدة الاستعمال من بينها ما يلي:

أ- سلع متداولة: وهي التي تكون مدة استعمالها طويلة مثل معدات النقل، الآلات، المباني.

ب- سلع شبه متداولة: وهي التي تكون مدة استعمالها طويلة نسبيا كالملابس وبعض الأثاث المنزلي.

ج- سلع غير متداولة: وهي التي تنتهي عند أول استعمال لها مثل المواد الغذائية.

2. استهلاك خدمي: يميز في هذا الشكل من الاستهلاك: -

أ- خدمات سلعية: وهي التي تكون بمقابل نقدي مثل النقل والاتصال.

ب- خدمات غير سلعية: وهي التي تقدم من طرف الدولة مجانا لأفراد المجتمع بدون مقابل رسمي بينهما مثل الأمن والتعليم. (بخديجة، 2016، ص5)

دالة الاستهلاك:

الدالة بشكل عام هي معادلة رياضية تحدد قيمة المتغير الداخلي (التابع) عند أي قيمة معينة تأخذها المتغيرات المستقلة. (السلطان، 2018، ص4)

اما بالنسبة لدالة الاستهلاك فهي تعبر عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل. (الأفندي، 2012، ص96)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتعرف أيضا على انها العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل وينقسم الاستهلاك تبعا للفكر الكنزي الى استهلاك تلقائي (مستقل عن الدخل) واستهلاك تبعي. (أحمد، 2018، ص92)
وعليه تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي (بخديجة، 2016، ص6):

$$\mathbf{C = a + b\ Yd}$$

حيث أن:
C: الاستهلاك.
a: الجزء المستقل عن الدخل من الاستهلاك وهو ثابت.
b: الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة المتغير المستقل **Yd** بوحدة واحدة.
Yd: الدخل المتاح.

- **الميل الحدي للاستهلاك (MPC):**

هو مقدار التغير في حجم الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة.

وبمعنى آخر، فإن الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$

أو: $$\mathbf{MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

MPC: الميل الحدي للاستهلاك
ΔC: مقدار التغير في الاستهلاك
ΔY: مقدار التغير في الدخل
حيث أن نسبة التغير في الاستهلاك أقل من نسبة تغير الدخل، وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

أو: $$\mathbf{0 < MPC < 1}$$

- **الميل المتوسط للاستهلاك (APC):**

هو عبارة عن نسبة الاستهلاك مقارنة بالدخل المتاح.

أو: $$\mathbf{APC = \frac{C}{Y}}$$

APC: الميل المتوسط للاستهلاك
C: الاستهلاك
Y: الدخل
ويفسر الميل المتوسط للاستهلاك الاتجاه الاستهلاكي لشرائح المستهلكين في المجتمع.
حيث يلاحظ أن الميل المتوسط لاستهلاك ذوي الدخل المحدود (الفقراء غالبا) مرتفع مقارنة بالميل المتوسط لاستهلاك ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء).

- **الميل الحدي للادخار (MPS):**
-

هو التغير في حجم الادخار الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة.

وبمعنى آخر، فإن الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في حجم الدخل}}$

أو: $$\mathbf{MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}}$$

MPS: الميل الحدي للادخار

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ΔS: مقدار التغير في الادخار
ΔY: مقدار التغير في الدخل
وكذلك، فإن نسبة التغير في الادخار أقل من نسبة تغير الدخل، فهذا يعني أن الميل الحدي للادخار موجب وأقل من الواحد.

أو: $$0 < MPS < 1$$

كذلك ان مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحدا صحيحا.

أو: $$MPS + MPC = 1$$

وهذه النتيجة تعتبر واضحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه الى الاستهلاك والجزء المتبقي نحو الادخار(الأفندي، 2012، ص98-99).

وعليه فإن: $$MPS = 1- MPC$$

النظرية الحديثة في الاستهلاك:
تحتل نظرية الاستهلاك مكانا متميزا في النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة، وهي المعروفة بنظرية كينز، وتقوم بشكل أساسي على تحليل سلوك المستهلك، وهو ما أكده ميلتون فريدمان عندما أشار الى أن جوهر النظرية الكينزية يعتمد على قوة المجال المحدد للاستهلاك.
وقد وجد كينز، ومن بعده عدد من الاقتصاديين النظريين والاقتصاديين القياسيين والإحصائيين أن فكرة الميل للاستهلاك تمتلك قوة تفسيرية كبيرة، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع، مما جعله محورا رئيسيا في العديد من الدراسات الاقتصادية.
والنظرية الحديثة في الاستهلاك تقوم على اعتبار الدخل أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك، ولكنها تأخذ نظريات ثلاث صارت تشكل فيما بينها تفسيرا ثلاثيا لظاهرة الاستهلاك، وهذه النظريات هي:
- نظرية الدخل المطلق:
وهي نظرية كينز التي بلور منها دالة الاستهلاك، وتنص على وجود علاقة طردية ومستقرة بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح الحالي، فعندما يرتفع الدخل المتاح، يزداد الاستهلاك.
وقد فسّر كينز هذه العلاقة من خلال القانون الذي ينص على أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم عند ارتفاع دخولهم، ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة في الدخل.
بمعنى أدق، فإن أي زيادة في الدخل المتاح تتوزع بين الاستهلاك والادخار، بحيث يكون معدل الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل.
ونتيجة لذلك، يكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، بينما يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع ارتفاع الدخل، لكنه يظل أعلى من الميل الحدي.
ويتميز الميل الحدي للاستهلاك بالثبات وقيمته المرتفعة، مما يجعل السياسة المالية أكثر فعالية في تعزيز الطلب الكلي وزيادة مستويات الإنتاج والتوظيف.
أما التباين في أنماط الإنفاق، فهو يُعزى إلى الفروقات بين الأغنياء والفقراء. فالأغنياء، أصحاب الدخول المرتفعة، يميلون إلى إنفاق نسبة أقل من دخولهم مقارنة بالفقراء، الذين يستهلكون نسبة أعلى من دخولهم.
يرى كينز أن دالة الاستهلاك تتميز بالثبات والاستقرار، مما يجعلها أداة دقيقة للتنبؤ بحجم الاستهلاك في المستقبل. ويُبنى على هذا الاستقرار إمكانية تحديد حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي اللازم لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التشغيل والدخل.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومع أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على دالة الاستهلاك وتدفعها إلى الانتقال من وضعها الأصلي، إلا أن كينز يرى أن تأثير هذه العوامل عادةً ما يكون محدوداً في ظل الظروف الطبيعية. (الافندي، 2012، ص198)

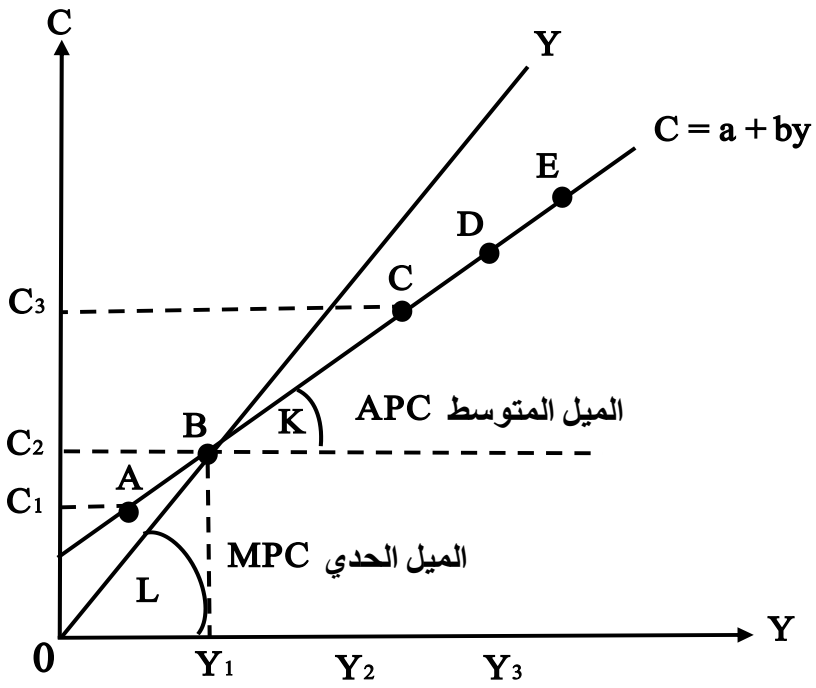

الشكل (2-1) يوضح دالة الاستهلاك في المدى القصير وفق نظرية الدخل المطلق

من الشكل السابق نلاحظ ان الزاوية (L) تدل على الميل الحدي للاستهلاك بينما الزاوية (K) تدل على الميل المتوسط للاستهلاك، كما نلاحظ ان الزاوية L أكبر من الزاوية K، وهذا يؤكد ان الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك. (شرميط، 2025، ص10)

- نظرية الدخل النسبي:

تستند نظرية الدخل النسبي لجيمس ديزمبري إلى ان القرارات الاستهلاكية والادخارية تتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد إلى درجة كبيرة ومن ثم، فإن الفرد يستهلك أكثر إذا عاش بين جيران أغنياء عما إذا عاش بين جيران فقراء، بالإضافة لذلك فإن سلوكه الإنفاقي يتأثر من خلال جيرانه، فهو نسبي للنموذج الإنفاقي لجيرانه، فهو ينفق للمحافظة على مستوى اقتصادي معين بالنسبة للجيران، وإذا كان توزيع الدخل ثابتاً نسبياً فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابت إذا كان استهلاكه يرتبط بدخله النسبي وليس بمستوى دخله المطلق.

إذن على المستوى الكلي، يتوقع علاقة تناسبية بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي المتاح. (ديليو، يوجين، 1972، ص76)

وعند زيادة الدخل المتاح، يزداد الاستهلاك بشكل ملحوظ، ولكن في حالة انخفاض الدخل المتاح، لا ينخفض الاستهلاك بنفس نسبة الانخفاض في الدخل، حيث يبقى عند مستوى أعلى بسبب تأثر الفرد بنمط الاستهلاك الذي اعتاد عليه في السابق. (الزعلوك وآخر، 2021، ص22)

وافترض ديزمبري أن الاستهلاك الكلي يعتمد على كل من الدخل الحالي (أو الجاري) وأعلى دخل سابق تحقق، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصيغة التالية(ديليو، يوجين، 1972، ص76):

$$C = F(Yc , Ypp)$$

حيث:

- C: يمثل الاستهلاك الكلي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

• Yc: يمثل الدخل الحالي أو الجاري.
• Ypp: يمثل أعلى دخل سابق تم تحقيقه.
وبناءً على هذا الافتراض، تم اشتقاق دالة الاستهلاك بالشكل التالي:

$$(C / Yc) = a + b (Yc / Ypp)$$

تفسير العلاقة:
هذه الصيغة تشير إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك **(APC)** (النسبة بين الاستهلاك والدخل الحالي) ينخفض كلما زادت نسبة الدخل الحالي إلى أعلى دخل سابق، بمعنى آخر، إذا كان دخل الشخص الحالي يقترب من أو يتجاوز أعلى دخل سبق أن حققه، فإن نسبة ما ينفقه من دخله الحالي على الاستهلاك ستقل مقارنة بما كان عليه سابقًا.
الميل الحدي للاستهلاك **(MPC)**، الذي يعبر عن الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة وحدة واحدة في الدخل، سيكون أقل من a (ثابت الدالة).
كما يعتمد الميل الحدي للاستهلاك على هيكل توزيع الدخل الوطني؛ فكلما كان الدخل موزعًا بعدالة أكبر، كان تأثير التغير في الدخل الحالي على الاستهلاك أكثر وضوحًا.
- نظرية الدخل الدائم:
في عام **1957**، قدّم ميلتون فريدمان نظريته حول الاستهلاك التي تقوم على فكرتين رئيسيتين:
1. أن الاستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم، وأن معدل الاستهلاك الدائم إلى الدخل الدائم ثابت ومستقل عن مستوى الدخل الدائم. فالأسر تستهلك تقريباً نفس النسبة من دخلها الدائم بغض النظر عن مستوى هذه الدخول.
2. أنه لا توجد علاقة منتظمة بين الدخل المؤقت والاستهلاك الدائم، فعامل الارتباط بين هذين المتغيرين يساوي صفرًا. وبصيغة أخرى، أن الميل الحدي للاستهلاك من تغيرات الدخل المؤقت يساوي صفرًا. فإذا فرضنا أنه نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو الطارئة حقق المستهلك دخلاً أعلى من دخله المعتاد، فإنه لن يغير من مستوى استهلاكه، بل تنعكس هذه التغيرات غير المتوقعة أو الطارئة في زيادة الادخار. (الجروشي، وآخرون، 2022، ص9-10)
فتتناول هذه الفرضية رؤية طويلة الأجل للسلوك الاستهلاكي حيث يرى فريدمان أن السلوك الاستهلاكي للعائلة يجب أن يُنظر إليه عبر أفق زمني طويل، وليس بناءً على التغيرات اللحظية أو قصيرة الأجل.
وهذا يعني أن القرارات الاستهلاكية لا تتأثر فقط بالدخل الحالي، بل تعتمد أيضًا على التوقعات المستقبلية للدخل ومدى استمراريته.
وقام بإعادة تعريف الاستهلاك والدخل، حيث وفقًا لفريدمان، يجب التمييز بين الاستهلاك الفعلي (أو الحقيقي) والإنفاق الاستهلاكي، فالإنفاق الاستهلاكي هو ما ينفقه الأفراد على السلع والخدمات، كما عرّفه كينز في نظريته، أما الاستهلاك الفعلي، فهو يُعبّر عن تدفق الخدمات أو المنافع التي تنتجها السلع المستهلكة على مدى فترة زمنية، والاستهلاك الفعلي مرتبط بالأجل الطويل لأنه يعتمد على استخدام السلع المعمرة التي تُستهلك تدريجيًا عبر الزمن، أيضا وقد قسم الاستهلاك (C) الى استهلاك دائم (Ct) واستهلاك مؤقت (Cp) فالاستهلاك الدائم هو الذي يتحدد بالدخل الدائم، والاستهلاك المؤقت هو الذي يكون غير متوقع، فإن كان موجبا فإن الاستهلاك الفعلي للأسرة أكبر من الاستهلاك الدائم، وان كان سالبا فإن الاستهلاك الفعلي أقل من الدائم.
وبالنسبة للدخل (Y)، حيث قسمه الى دخل دائم (Yt) ودخل مؤقت (Yp)، فعرف الدخل الدائم على انه المقدار الذي يستطيع الفرد او الاسرة انفاقه على الاستهلاك دون المساس بثروتها، اما الدخل المؤقت ففسره على انه دخل غير متوقع ويكون موجب او سالب، وان الدخل الفعلي أكبر من الدائم وان الزيادة في الدخل المؤقت. (الافندي، 2012، ص217 و218)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العوامل المحددة لاستهلاك:

يتأثر الاستهلاك بمجموعة من العوامل التي تلعب دورًا كبيرًا في تحديد الأنماط الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات، وتتنوع هذه العوامل بين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية كالتالي:

1. الدخل المتاح:

يعتبر الدخل المتاح هو العامل الرئيسي المحدد للاستهلاك، وذلك بالنسبة للفرد، وكذلك بالنسبة للاقتصاد ككل، ويعرف على أنه ذلك الأجر او مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون موجه للاقتناء او استهلاك الحاجات والتي تكون دائمة او غير دائمة، ويزداد استهلاك الافراد بزيادة دخلهم، ولكن لا يزداد الاستهلاك بنفس القدر الذي يزداد به الدخل. (الزعلوك وآخر، 2021، ص 27، 28)

2. عدد السكان:

إن لحجم الأسرة تأثيرا فعالا على نمط الانفاق الاستهلاكي العائلي، فكلما زاد حجم الأسرة زاد حجم الاستهلاك العائلي (علاقة طردية)، وكذلك قد تؤثر بنية الأسرة على نمط انفاقها الاستهلاكي، فكل فرد من أفراد الأسرة يختلف انفاقه تبعا للتركيب الجنسي والعمري. (مرجع سبق ذكره، ص29)

3. المستوى العام للأسعار:

يعد مستوى الأسعار من العوامل المؤثرة على حجم الإنفاق الاستهلاكي، حيث يرتبط بالقوة الشرائية للأفراد، فعندما ترتفع الأسعار ينخفض الدخل المتاح للاستهلاك بسبب زيادة تكاليف السلع والخدمات، مما يضطر الأفراد إلى تقليص حجم إنفاقهم على بعض السلع غير الأساسية، في المقابل، عندما تنخفض الأسعار، يزداد الدخل المتاح للاستهلاك، مما يتيح للأفراد تخصيص جزء أكبر من دخلهم لشراء المزيد من السلع والخدمات، وبالتالي يرتفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي. (مرجع سبق ذكر، ص 28، 29)

4. أذواق المستهلكين:تعتبر الأذواق والتفضيلات بالنسبة للأفراد من العوامل المحددة لحجم الانفاق الاستهلاكي وبالتالي فإن تباين أذواق وتفضيلات الأفراد للسلع المختلفة تؤدي الى اختلاف حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد والاسر، فعدما تتجه أذواق المستهلكين نحو سلع معينة، يزداد الانفاق الاستهلاكي على هذه السلع، والعكس صحيح. (صالح وآخرون، 2020، ص 14، 15)

5. توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

الأفراد ذوي الدخل المحدود يميلون الى استهلاك معظم دخلهم على الاحتياجات الأساسية، نظرا لعدم كفاية دخولهم لتوفير مدخرات، في المقابل، الافراد ذوو الدخل المرتفع يستهلكون نسبة أقل من دخلهم، مما يتيح لهم ادخار جزء أكبر، لذلك كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة لصالح ذوي الدخل المحدود، زاد استهلاك المجتمع بشكل عام، وارتفعت نسبة الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالادخار، والعكس صحيح. (أحمد، 2018، ص 94)

6. توقعات الاسعار:

إن توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي الى زيادة الاستهلاك الحالي والعكس، فعندما يتوقع المستهلكون انخفاض الأسعار في المستقبل، ينخفض الانفاق الاستهلاكي مؤقتا، وعند توقعهم بزيادة الأسعار في المستقبل فإن الانفاق الاستهلاكي يزداد في الوقت الحالي. (مرجع سبق ذكره، ص 95)

7. الثروة المفاجئة:

الثروة المفاجئة، كالإرث، غالبًا ما تؤدي إلى زيادة استهلاك الفرد مقارنة بما كان عليه سابقًا، فعند حصوله على هذه الثروة، يسعى في البداية إلى إشباع رغباته من خلال اقتناء العديد من السلع والخدمات التي كان يطمح إليها، ومع مرور الوقت، يعتاد على نمط استهلاكي ثابت، مما يؤدي إلى استقرار استهلاكه، وقد يبدأ في توجيه جزء من هذه الثروة نحو زيادة مدخراته. (مرجع سبق ذكره، ص 94)

8. التقليد والمحاكاة:

قد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاجون إليها بشكل أساسي، ليس بدافع الحاجة أو الرغبة، بل لمجرد تقليد أقرانهم، حتى وإن كان ذلك يستدعي منهم إنفاق جزء كبير من دخلهم. (مرجع سبق ذكره، ص 94)

9. الضرائب:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تؤثر الضرائب على الاستهلاك بشكل كبير حيث أن زيادة الضرائب المباشرة أو غير المباشرة تسهم في زيادة الأسعار مما يؤدي الى تخفيض الاستهلاك أي تقليل القدرة الشرائية لدى الأفراد، مما يدفع المستهلكين الى تقليص إنفاقهم على السلع والخدمات. (مرجع سبق ذكره، ص 95)

تمهيد:

ان الاستهلاك يعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، حيث يتم تحريك عجلة الاقتصاد من خلال سلسلة مترابطة من التفاعلات، فعند توجيه الأموال نحو شراء السلع والخدمات، هذا الانفاق الأولي يحفز بدوره رد فعل متسلسل في الاقتصاد، ولكنه أيضا يتأثر بمجموعة من العوامل والتي تم ذكرها سابقًا، وفي هذا الفصل سيتم إجراء تحليل للعلاقة بين كل من الاستهلاك والدخل وعدد أفراد الأسرة، وذلك عن طريق منهجية قياسية تبدأ ببناء النموذج والذي يكون فيه الاستهلاك متغير تابع والدخل وعدد أفراد الاسرة متغيران مستقلان، تليها مرحلة جمع البيانات المناسبة، ومن ثم تقدير النموذج القياسي وتقييمه اقتصاديًا وإحصائيًا والتعرف على المشاكل القياسية التي قد تظهر في النموذج والوصول لنتائج هذا البحث.

- وصف وتوصيف النموذج:

يتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات المفسرة للاستهلاك وفق النظرية الاقتصادية بالإضافة الى بناء النموذج رياضيا وقياسيا.

- تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج:

تتضمن دالة الاستهلاك الكلية عدة متغيرات تُستخدم لتفسير التغيرات في حجم الاستهلاك، ويُعد الدخل المتاح أول هذه المتغيرات حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، أي كلما ارتفع الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

أما المتغير الثاني فهو عدد الأفراد وبحسب النظرية الاقتصادية فهو يؤثر إيجابيًا على الاستهلاك، إذ يؤدي ازدياد عدد أفراد الأسرة إلى زيادة إجمالية في الاستهلاك.

- بناء النموذج:

وفق النظرية الاقتصادية فإن الانفاق الاستهلاكي يتأثر بمجموعة من العوامل وهي الدخل وعدد أفراد الاسرة والتوقعات والثروة وغيرها من العوامل، الا أن الدخل وعدد أفراد الأسرة تعد من أهم العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي.

لهذا سيتم بناء نموذج رياضي يكون فيه الانفاق الاستهلاكي دالة في الدخل وعدد أفراد الاسرة ويكون كالتالي:

$$C = f(Y, F)$$

حيث أن:

C: الاستهلاك.

F: عدد أفراد الأسرة.

Y: الدخل.

f: العلاقة الدالية التي تربط بين الانفاق الاستهلاكي والدخل وعدد أفراد الأسرة.

ومن ثم سيتم وضع النموذج على الصورة القياسية لتحديد العلاقة بين المتغيرات حيث يكون الانفاق الاستهلاكي متغير تابع والدخل وعدد أفراد الاسرة متغيران مستقلان.

$$C = \beta_0 + \beta_1 Y + \beta_2 F + ut$$

حيث أن:

C: الاستهلاك.

F: عدد أفراد الأسرة.

Y: الدخل.

β_0: الاستهلاك المستقل عن الدخل.

β_1: معامل الدخل.

β_2: معامل عدد أفراد الاسرة.

ut: المتغير العشوائي او حد الخطأ.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جمع البيانات:
في هذه الدراسة تم استخدام البيانات المقطعية Cross section، حيث تم الحصول على هذه البيانات عن طريق توزيع استمارات الاستبيان على عينة عشوائية من سكان مدينة تاورغاء.
تضمنت هذه الاستمارات البيانات الخاصة بالدخل وعدد افراد الاسرة والانفاق الاستهلاكي وقد بلغ عدد العائلات التي تم توزيع الاستمارات عليها (375) عائلة موجودة في مختلف مناطق تاورغاء، وقد تم الحصول على (369) استمارة استبيان مكتملة البيانات والتي تم استخدامها في هذه الدراسة، وقد كان حجم مجتمع الدراسة 2000 أسرة تقريباً، وكانت أقل قيمة للدخل (900) دينار وأعلى قيمة (4000) دينار، في حين أصغر حجم أسرة كانت فردًا واحدًا وأكبر حجم للأسرة 10 أفراد.
تقدير النموذج:
لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتقدير معادلة الانحدار بالصورة الخطية وذلك عن طريق الاستعانة ببرنامج Gretl الإحصائي حيث استخدمت البيانات المقطعية Cross section ولإظهار نتائج التقدير لرقم (1) بإدخال متغير الدخل (Yd,F) على الصورة التالية:

Model 1: OLS, using observations 1-369
Dependent variable: C

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	**395.339**	**51.8064**	**2.653**	**0.0083**	***
Yd	**0.760697**	**0.0288966**	**26.32**	**1.87e-086**	***
F	**110.4124**	**15.1071**	**6.514**	**2.42e-010**	***

Mean dependent var	**1437.05**	**S.D. dependent var**	**620.0786**
Sum squared resid	**39447292**	**S.E. of regression**	**328.2979**
R-squared	**0.721211**	**Adjusted R-squared**	**0.719687**
F(2, 366)	**473.4100**	**P-value(F)**	**3. 1e-102**
Log-likelihood	**-2660.039**	**Akaike criterion**	**5326.078**
Schwarz criterion	**5337.811**	**Hannan-Quinn**	**5330.739**

المصدر: مخرجات برنامج Gretl

ومن خلال هذا التقدير تكون المعادلة المقدرة على النحو التالي:

$$C = 395.34 + 0.76\ Yd + 110.41\ F \quad \text{_____(1)}$$

يلاحظ من خلال النموذج السابق أن جميع المتغيرات المستقلة موافقة للنظرية الاقتصادية وأن جميع المعالم المقدرة معنوية، وتشير نتائج النموذج إلى أن الاستهلاك المستقل بلغ 395.34 دينار، مما يعكس وجود إنفاق أساسي لا يرتبط بالدخل، كما بلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.76)، أما معامل عدد أفراد الأسرة فقد بلغ 110.41 دينار، مما يدل على تأثير إيجابي لحجم الأسرة على مستوى الاستهلاك.
- التقييم الاقتصادي للنموذج:
يستنتج من خلال المعادلة رقم (1) الآتي:
1- جميع المتغيرات في النموذج المقدر موافقة للنظرية الاقتصادية.
2-الاستهلاك التلقائي أي الاستهلاك الذي يحدث عندما يكون الدخل مساويا للصفر يساوي (395.34).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- بلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.76) وهذا يعني ان كل زيادة في الدخل بمقدار وحدة واحدة تؤدي لزيادة الاستهلاك بمقدار (0.76) وحدة.
4-بلغ معامل عدد أفراد الأسرة (110.41) أي كل زيادة بمقدار فرد واحد في الاسرة تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (110.41) وحدة.
وللإجابة على التساؤلات البحثية: يعد كل من الدخل المتاح وعدد أفراد الاسرة من أهم العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي لأصحاب المعاشات الضمانية بمدينة تاورغاء، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 76% وهو ما يفسر التغيرات أن التغيرات الحاصلة في الاستهلاك سببها التغيرات الحاصلة في كل من الدخل وعدد أفراد الاسرة وأما الباقي 24% فتعود الى تأثير متغيرات أخرى مثل أذواق المستهلكين وتوقعاتهم وغيرها.

التقييم الإحصائي للنموذج:
أ. قياس معنوية المعالم:
سيتم مقارنة القيمة الاحتمالية p-value مع مستوى المعنوية (0.05) حيث انه اذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) فهذا يعني ان المعلمة المقدرة غير معنوية وأما اذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر فإن هذا يعني أن المعلمة المقدرة معنوية إحصائيا.
بالنسبة للمعلمة الأولى الحد الثابت (β_0) وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل، فإن قيمته الاحتمالية بلغت (0.0011) وهي أصغر من (0.05) وهذا يعني أن المعلمة ذات معنوية إحصائية.
بالنسبة للمعلمة الثانية (β_1) وهو الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمته الاحتمالية بلغت (0.0001) وهي أصغر من (0.05) وهذا يعني أن المعلمة ذات معنوية إحصائية.
أما بالنسبة للمعلمة الثالثة (β_2) وهو معامل عدد أفراد الاسرة فإن قيمته الاحتمالية بلغت (0.0001) وهي أصغر من (0.05) وهذا يعني أن المعلمة ذات معنوية إحصائية.
ب. قياس المعنوية الكلية للنموذج:
سيتم مقارنة قيمة (F) الاحتمالية مع مستوى المعنوية (0.05) حيث انه إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) فهذا يعني ان المعلمة المقدرة غير معنوية وأما إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر فإن هذا يعني أن المعلمة المقدرة معنوية إحصائيا وقد بلغت قيمة (F) الاحتمالية 3.31e-44 وهي أصغر من (0.05) وهذا يعني أن النموذج ذو معنوية إحصائية.
ج. اختبار القدرة التفسيرية R-squared :
من خلال النموذج المقدر فإن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت 0.76 وهذا يعني أن 76% من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك سببها التغيرات الحاصلة في الدخل المتاح وعدد أفراد الاسرة، اما (24%) من التغيرات فهي تعود لتأثير عوامل أخرى متمثلة في اذواق المستهلكين وتوقعاتهم وأسعار السلع البديلة وغيرها.
د. قيمة معامل الارتباط:
أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الدخل والاستهلاك، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.83)، كما أظهرت وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين عدد أفراد الأسرة والاستهلاك، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.39).

النتائج:
في ضوء الإطار النظري الذي تم استعراضه، والتحليل القياسي الذي طُبّق على بيانات عينة من أرباب الأسر من أصحاب المعاشات الضمانية في مدينة تاورغاء، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تجيب على تساؤلاتها وتختص فرضياتها، ويمكن إجمالها على النحو التالي:
1. تأكيد العلاقة الطردية مع الدخل: أثبتت النتائج وجود علاقة طردية موجبة وقوية بين مستوى الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.83)، مما يؤكد أن الدخل هو العامل الأكثر حسماً في تحديد سلوك الإنفاق لهذه الفئة الاجتماعية. كما جاءت إشارة معامل الميل الحدي للاستهلاك

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(MPC) موجبة وقيمتها (0.76)، وهو ما يعني أن 76% من أي زيادة في الدخل تُوجه نحو الاستهلاك، في حين يُخصّص 24% فقط للادخار، مما يعكس ارتفاع الميول الاستهلاكية لدى العينة نتيجة لانخفاض مستويات الدخل وضغط الاحتياجات الأساسية.

2. تأكيد العلاقة الطردية مع عدد الأفراد: بينت النتائج وجود علاقة طردية موجبة وإن كانت ضعيفة بين عدد أفراد الأسرة والاستهلاك (معامل ارتباط 0.39)، حيث بلغ معامل الانحدار لهذا المتغير (110.41) ديناراً، مما يعني أن كل فرد إضافي في الأسرة يُحدث زيادة شهرية في الإنفاق الاستهلاكي بمقدار 110.41 ديناراً ليبيّاً، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، ولكنه يضعف نسبياً أمام تأثير الدخل.

3. سلوك الميل المتوسط والمرونة: أظهرت النتائج أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتناقص تدريجياً مع ارتفاع مستويات الدخل، وهو ما يتفق تماماً مع "قانون كينز النفسي الأساسي" الذي ينص على أن الأسر ذات الدخل المحدود تستهلك نسبة أكبر من دخلها مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع. كما أظهر تحليل المرونة أن الأسر تصبح أكثر استجابة للدخل الإضافي مع تحسن أوضاعها المالية، مما يعكس وجود مرونة استهلاكية تصاعدية.

4. القوة التفسيرية للنموذج ومحدوديته: بلغ معامل التحديد المعدل (R^2) ما قيمته (0.76)، مما يعني أن المتغيرين المستقلين (الدخل وعدد الأفراد) يفسران ما نسبته 76% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي، بينما تعود النسبة المتبقية (24%) إلى عوامل نوعية أخرى لم تدخل في النموذج، مثل: أذواق المستهلكين، توقعاتهم المستقبلية لمستوى الأسعار، الثروة المفاجئة، أو الضرائب غير المباشرة.

5. الإجابة على التساؤلات البحثية واختبار الفرضيات:

· الفرضية الأولى (صحيحة): يُعد كل من الدخل المتاح وعدد أفراد الأسرة عاملين رئيسيين ومؤثرين في الإنفاق الاستهلاكي لأصحاب المعاشات الضمانية في تاورغاء.

· الفرضية الثانية (صحيحة): تأثير مستوى الدخل على الاستهلاك أكبر بكثير من تأثير عدد أفراد الأسرة، وهو ما تؤكده قيم معاملات الارتباط (0.83 مقابل 0.39) ومعاملات الانحدار.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج السابقة، وفي سبيل تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة المجتمعية، ودعم استقرارها الاقتصادي، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. مراجعة قيمة المعاشات بشكل دوري: نظراً لأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع (0.76)، فإن أي زيادة طفيفة في الدخل تذهب مباشرة لتحسين مستوى المعيشة، لذا يُوصى بمراجعة قيمة المعاشات الضمانية بشكل دوري بما يتناسب مع معدلات التضخم الفعلية، وليس بشكل اسمي فقط، لضمان عدم تآكل القوة الشرائية لهذه الفئة.

2. اعتماد نظام الدعم التصاعدي على أساس حجم الأسرة: نظراً لتأثير عدد الأفراد على الاستهلاك، يُوصى بإعادة هيكلة الدعم الحكومي بحيث لا يكون موحداً، بل يتصاعد مع زيادة عدد أفراد الأسرة، خاصة في الأسر التي يزيد عددها عن 6 أفراد، لتخفيف الأعباء المعيشية عنها.

3. تفعيل برامج التوعية المالية وترشيد الاستهلاك: نظراً لأن النسبة الكبرى من الدخل تذهب للاستهلاك الفوري (76%)، يُوصي الباحثان بإطلاق برامج توعوية تستهدف هذه الشريحة لتعريفها بأساليب التخطيط المالي الأسري، وكيفية تخصيص جزء من الدخل للادخار الطارئ، مما يعزز من صمودها المالي أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة.

4. الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار: أظهرت النتائج أن 24% من التغيرات تعود لعوامل أخرى، ومن أبرزها مستوى الأسعار. لذا، تُوصي الدراسة الجهات المعنية بتكثيف الرقابة على أسواق السلع الأساسية في مدينة تاورغاء، ومنع الاحتكار، بما ينعكس إيجاباً على خفض تكاليف المعيشة.

5. الاستفادة من الحجم السكاني في التنمية: بدلاً من النظر إلى عدد أفراد الأسرة كعبء استهلاكي، يُوصي الباحثان بتوجيه هذه الفئة (خاصة الشباب منهم) نحو برامج التدريب والتأهيل، وتحويلهم إلى قوة منتجة تساهم في الناتج المحلي، مما ينعكس إيجاباً على رفع مستوى الدخل الأسري على المدى البعيد.

ثالثاً: آفاق الدراسات المستقبلية:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على الرغم من النتائج القيمة التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإنها تبقى محدودة ببعض الجوانب التي تُوصي الباحثين المستقبليين باستكمالها:

1. توسيع النطاق الجغرافي: إجراء دراسة مماثلة تشمل عدة مدن ليبية لمقارنة سلوك الاستهلاك بين أصحاب المعاشات في المدن الداخلية والساحلية، نظراً لتباين تكاليف المعيشة بينها.
2. تضمين متغيرات نوعية إضافية: إدخال متغيرات مثل (مستوى تعليم رب الأسرة، عدد العاملين في الأسرة، المنطقة السكنية "عمرانية أو بدائية") في النموذج القياسي، لزيادة القدرة التفسيرية للنموذج وتقليل النسبة المتبقية (24%).
3. الدراسة المقارنة زمنياً: إجراء دراسة مستقبلية بعد 5 سنوات باستخدام نفس المنهجية لقياس مدى تغير الميل الحدي للاستهلاك نتيجة للتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا، مثل تقلب أسعار النفط وانعكاسه على السياسات المالية.
4. توظيف مناهج نوعية: إضافة منهج المقابلات المتعمقة (المقابلات النوعية) مع عينة من الأسر لفهم الأسباب النفسية والاجتماعية الكامنة وراء سلوكها الاستهلاكي، والتي لا تستطيع النماذج الكمية وحدها تفسيرها.

المراجع

الكتب:

[1] أحمد، إبراهيم محمد. (2019). مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

[2] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل. (1119). لسان العرب، الطبعة غير مذكورة، القاهرة: دار المعارف

[3] الأفندي، أحمد محمد. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط2، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

[4] الأفندي، أحمد محمد. (2012). مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، صنعاء: منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا.

[5] الحشاني، أبوبكر علي، الزليتني، علي محمد. (2016). موسوعة التشريعات والقوانين والقرارات وتعليمات العمل ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي – الجزء الأول، ط1، بنغازي: صندوق الضمان الاجتماعي.

[6] السلطان، عبد الرحمن محمد، (2018). النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الرياض: منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية.

[7] ديليو، يوجين. (1972). نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية. ترجمة (محمد العدل و حمدي عبد العزيز). مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع

الأبحاث العلمية:

[1] الزعلوك، محمد إبراهيم، تيكة، عبد العزيز علي. (2021). العوامل المحددة للاستهلاك العائلي للأسر الليبية المشمولة بمعاشات الضمان الاجتماعي (دراسة تطبيقية للأسر تحت وفوق خط الفقر بمدينة مصراتة)، بحث تخرج، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة/ ليبيا.

[2] الفرجاني، فريدة سليمان، الطوير، نجمة علي، شاماطة، نعيمة عمران، الحراري، أنيسة محمد. (2024). تقدير دالة الاستهلاك العائلي بتاورغاء للعاملين بالقطاع الخاص والعام، بحث تخرج، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة مصراتة، تاورغاء/ ليبيا.

[3] بخديجة، عبد الحفيظ. (2016). دراسة قياسية لمحددات دالة الاستهلاك للقطاع العائلي في الجزائر للفترة ما بين (1980-2014)، رسالة ماجستير، شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة/الجزائر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[4] بن ناجي، صدام. (2015). محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2012)، رسالة ماجستير، شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة/الجزائر.
[5] شرميط، فراس مصطفى. (2015). تقدير دالة الاستهلاك العائلي (دراسة تطبيقية على العاملين بالقطاعين العام والخاص بمدينة مصراتة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة/ ليبيا.
[6] صالح، أيوب مصطفى، الكريك، عبد الحميد مفتاح، بن يوسف، سراج الدين أبو بكر. (2020). تقدير دالة الاستهلاك العائلي (دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة)، بحث تخرج، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة/ ليبيا.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).